مجلة الدراسات القانونية المقارنة
المجلد10/ العـــدد01 (2024)، ص.ص.144-155 EISSN:2600-6154 ISSN:2478-0022

المسؤولية الدولية لحماية الأجيال القادمة في ظل التغيرات المناخية

The international responsibility to protect future generations in light of climate changes

بوعلام بوسكرة

Boualem Boussakra

أستاذ محاضر ب، تخصص القانون العام، جامعة لونيسي علي البليدة 2 ، الجزائر

AlgeriaLecturer B, specialty law, public law, University Lounisi Ali of Blida 2

b.boussakra@univ-blida2.dz

تاريخ إرسال المقال:2024/05/19 تاريخ القبول:2024/06/21 تاريخ النشر:2024/06/30

ملخص:

إن تسليط الضوء على تغير المناخ باعتباره أزمة حقيقية، من شأنه أن يدفع الدول لمضاعفة جهودها للتصدي له لأنه شاغل مشترك للبشرية يتطلب تعاوناً عالمياً، ومن الواضح جدا أن ذلك سينعكس على أنماط حياة البلدان واقتصادها، إذ يُشكل تغير المناخ تحدِيا متعدد الأوجه مع ارتفاع درجات الحرارة العالمية بسرعة وفقا لتقرير التقييم الرابع عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. كما سيؤدي ذلك إلى تعزيز الجهود الوطنية والدولية لحل هذه المشكلة والتغلب على الآثار السلبية المرتبطة بهذه الظاهرة، وهذا يخلق التزامات ومسؤوليات على عاتق البلدان لحماية الأجيال الحالية والمستقبلية من تغير المناخ وآثاره السلبية على أسلوب حياة الناس وأمنهم، وهو ما يتطلب تنسيق الجهود الدولية وتقاسم الأعباء وتنفيذ سياسات بيئية صارمة تهدف إلى الحفاظ على فرص الحياة الجيدة للأجيال القادمة.

وتهدف الدراسة إلى فهم الدور الذي تلعبه الآليات الدولية والإقليمية في معالجة الآثار السلبية لتغير المناخ.

كلمات مفتاحية:

تغير المناخ، بروتوكول كيوتو، اتفاقية باريس، البيئة.

المؤلف المرسل: بوعلام بوسكرة Email: b.boussakra@univ-blida2.dz

Abstract:

Highlighting climate change as a real crisis would push countries to redouble their efforts to address it, because it is a common concern for humanity that requires global cooperation, and it is very clear that this will be reflected in countries' lifestyles and economies, just as climate change Climate change represents a multi-faceted challenge with increasing Temperatures. The world is warming rapidly, according to the Fourth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). This will also strengthen national and international efforts aimed at solving this problem and overcoming the negative effects associated with this phenomenon. This creates obligations and responsibilities on countries to protect current and future generations from climate change and its negative impacts on people's way of life and security. This requires coordinating international efforts, sharing burdens, and implementing strict environmental policies aimed at preserving good life opportunities for future generations.

The objectives of the study are to understand the role played by international and regional mechanisms in addressing the negative effects of climate change.

Keywords:

Climate change; Kyoto Protocol; Paris Agreement; the environment.

مقدمة:

إن التطور الحضاري السريع جعل البشرية تدرك أن أسلوب الحياة الصحي يتطلب بيئة صحية وتنوعا بيولوجيا متوازنا، الأمر الذي شكل تحديا كبيرا للمجتمع الدولي، وأن المسؤوليات والالتزامات المترتبة على الاتفاقيات الدولية، الناشئة عن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، لا بد أن تكون معالجتها من خلال نهج وآليات دولية موحدة، رغم الجدل الدائر حاليا بين المؤيدين والمعارضين لواقع التغير المناخي، الذي ولّد إجماعا واتجاها عالميا لإيلاء اهتمام غير مسبوق بالقضايا البيئية.

ولقد أطلقت الأمم المتحدة أجندة التنمية المستدامة، بما يعكس فهم الدول الأعضاء بأن نموذج التنمية المستدامة للأجيال الحاضرة أو المقبلة هو أفضل طريق نحو الحد من الفقر وتحسين حياة الناس في نفس الوقت وفي جميع أنحاء العالم. وبدأ تغير المناخ يؤثر بشكل عميق على وعي البشرية مع ذوبان القمم الجليدية القطبية، وارتفاع منسوب مياه البحار العالمية وتزايد شدة الظواهر الجوية الكارثية. واليوم، لا يوجد بلد في العالم محصن ضد تأثيرات تغير المناخ.

كما أن بناء اقتصاد عالمي أكثر استدامة سيساعد على تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة التي تسبب تغير المناخ. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن يحقق المجتمع الدولي أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، فضلا عن أهداف خفض الانبعاثات المنصوص عليها في اتفاق باريس للمناخ لعام 2015. وعلاوة على ذلك، فإن التنمية المستدامة والعمل المناخي مرتبطان ببعضهما وضروريان الآن وفي المستقبل لرفاهية البشرية.

إن التأثير العالمي والمعقد لتغير المناخ على الأرض بأكملها وعلى جميع الأنواع البشرية يفرض ضرورة الحماية الدولية من خلال التزام الدول بتعهداتها فيما يتعلق بحماية البيئة، وترجمة هذه التعهدات إلى برامج ذات خصوصية دولية ووطنية. فذوبان الكتل الجليدية في القطبين ليس له تأثير على الدول المجاورة فحسب، بل له تأثير عالمي أيضًا على ارتفاع مستوى سطح البحر، مما يؤدي إلى اختفاء جزء مهم من الأرض إذا استمر الوضع على ما هو عليه.

ونلاحظ أن المجتمع الدولي يدرك التأثير العالمي والتغير المناخي المعقد على الأجيال الحالية والمستقبلية، والذي تم التعبير عنه ضمن نتائج ومخرجات إعلان ستوكهولم في عام 1972 وقمة الأرض في ريو دي جانيرو في عام 1992، ما يتطلب الحفاظ على الأراضي والبيئة من المحيطات والبحار ومواردها المستدامة وإدارتها واستخدامها بما يتطلب التنسيق والتعاون بين مختلف البلدان.

وبناءا على ما سبق فإن أهداف الموضوع تكمن في فهم الدور الذي تلعبه الآليات الدولية والإقليمية لمعالجة الآثار السلبية لتغير المناخ الذي يدمر النظام البيئي ويدمر التنوع البيولوجي. ولذلك لا بد من تحديد الآليات الفعالة لاحتواء الظاهرة والحد منها، حتى نتمكن من الحديث عن التنمية المستدامة.

ومما سبق بيانه، تتمحور مشكلة الدراسة حول:

إلى أي مدى يمكن للهيئات الرئيسية العاملة على دعم التنمية المستدامة والعمل المناخي المساهمة في معالجة الآثار السلبية لتغير المناخ لحماية الأجيال القادمة؟

وللإجابة على هذه الاشكالية الرئيسية ونظراً للأهمية التي يكتسيها الموضوع، ولتغطية الجانب النظري للدراسة اعتمدنا على المنهج التحليلي الملائم لطبيعة الموضوع لدراسة وتحليل مختلف المعاهدات والاتفاقيات الاقليمية والدولية التي تُعنى بالتغير المناخي، وبيان الكيانات الرئيسية التي تهتم بالتغير المناخي، وبالمنهج التاريخ من خلال التطور التاريخي لمختلف للآليات المؤسساتية المختلفة وغيرها من الوسائل لاحتواء الظاهرة والحد منها.

وعليه تم تقسيم العمل وفقا للمحورين التاليين:

المبحث الأول: رؤية خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة

المبحث الثاني: الهيئات الرئيسية لدعم التنمية المستدامة والعمل بشأن المناخ

المبحث الأول: رؤية خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة

لقد أصبحت ظاهرة التغير المناخي مشكلة عالمية تقف في مقدمة المشاكل البيئية التي لا يمكن حلها بقرار، بل يجب أن تتبعها ندوات وقمم عالمية تجتمع خلالها الدول والمنظمات وجميع الفاعلين في العالم، وهذا ما سنحاول تناوله في المطالب التالية المتعلقة بالتغير المناخي.

المطلب الأول: قمة العمل المناخي والتنمية المستدامة لعام 2019

في قمة العمل المناخي التزمت 65 دولة، منها كاليفورنيا، في أيلول/سبتمبر 2019 بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة إلى الصفر الصافي بحلول عام 2050، في حين أعلنت 70 دولة بأنها إما ستعزز خطط عملها الوطنية بحلول عام 2020، أو ستبدأ بذلك. وكانت الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا من بين الدول التي قدمت أكبر الالتزامات.

وقد قدم أكثر من 100 من قادة الأعمال إجراءات ملموسة للتوافق مع أهداف اتفاق باريس وتسريع التحول من الاقتصاد الرمادي إلى الاقتصاد الأخضر، بِما في ذلك أصحاب الأصول الذين تبلغ قيمة أصولهم عن ما يزيد قيمتها عن 2 تريليون دولار وشركات رائدة بقيمة إجمالية تزيد عن 2 تريليون دولار.

ولذلك فإن أفريقيا تحتاج 2,8 تريليون دولار بحلول عام 2030 للتمكن من الاضطلاع بدورها في الحد من ارتفاع درجة حرارة العالم إلى 1,5 درجة مئوية ومعالجة آثار تغير المناخ، حيث تقع 7 من البلدان العشرة الأكثر عرضة لخطر تغير المناخ في أفريقيا (مُحَمَّد مُحَمَّد عبد اللطيف، 2021، صفحة 10)، وهو ظُلم من جانب الدول المتقدمة التي تسببت في كارثة تغير المناخ.

حيث أن تغير المناخ يحدث بسبب انبعاث غازات تسمى الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي، أو كما يطلق عليها أحيانا الغازات الدفيئة، وأبرزها ثاني أكسيد الكربون.

بينما أكد القادة الأفارقة ضرورة إعادة النظر في الجهد العالمي تجاه القارة، في قمة COP27 التي عقدت في شرم الشيخ بمصر، من حيث التمويل لمعالجة مختلف الأزمات المناخية المستمرة، والسعي للتخفيف من آثارها المحتملة في المستقبل.

في حين دعا "ماكي صال" رئيس الاتحاد الأفريقي زعماء العالم في القمة إلى احترام جميع الالتزامات المتعلقة بتغير المناخ (مُحَمَّد مُحَمَّد عبد اللطيف، 2021، صفحة 10)، وأن التدفقات المالية داخل الدول تظل غير عادلة بالنسبة للدول منخفضة الانبعاثات، خاصة ذات القدرة العالية منها على عزل الكربون.

ولكن بسبب فشل الدول الغنية في الوفاء بالتزاماتها، خاصة تمويل الدول الفقيرة للحد من الجفاف والحرائق وارتفاع منسوب سطح البحر، انعقدت قمة " قلاسكو" الاسكتلندية في 2021/11/01 التي أطلق عليها " قمة الأمل الأخير "، فبعد مفاوضات عسيرة اتفقت 200 دولة المشاركة في هذه القمة بتسريع وتيرة خفض ظاهرة

الاحتباس الحراري دون الالتزام بسقف تخفيضه إلى 02 درجة مئوية، أو تحديد موعدا لذلك بعد فشل قمة مجموعة العشرين بالالتزام بموعد 2050.

وفي 12 من شهر نوفمبر 2022، قدمت دولة " فانواتو الأرخبيلية " قرارا إلى الجمعية العامة في الأمم المتحدة تطلب فيه فتوى من محكمة العدل الدولية في مسألتين أساسيتين من خلال تحديد الالتزامات المفروضة على الدول لضمان حماية النظام المناخي، وتوضيح التبعات القانونية المترتبة على هذه الالتزامات (لونا سعيد فرحات، 2023، صفحة 09).

كما دعت العديد من المنظمات غير الحكومية المعنية بتغير المناخ وبعض الدول المتقدمة إلى الاعتراف بمسؤوليتها التاريخية عن الانبعاثات، والالتزام بتخفيضات أعمق من أي دولة أخرى للحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية، وهو ما يرقى إلى الاعتراف في صياغة تشريع دولي من أجل تحقيق العدالة المناخية للمجتمع الدولي.

وقد اجتمع قادة الدول والحكومات في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في أيلول/سبتمبر 2019، لحضور قمة التنمية المستدامة لرصد ومراجعة شاملة للتقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بشكل شامل، وكانت هذه أول قمة للأمم المتحدة حول أهداف التنمية المستدامة منذ اعتماد خطة عام 2030 في سبتمبر 2015.

وتشير التقييمات إلى أننا معرضون لخطر الفشل في تحقيق هدف القضاء على الفقر وأن الجوع آخذ في التزايد وخاصة في ظل الحروب والنزاعات الدولية، ومنها ما حدث بعد حرب 07 أكتوبر 2023 من عمليات لتجويع الأطفال بسبب الحصار، والإبادة الجماعية الاسرائيلية على غزة. كما تتزايد أوجه عدم المساواة في الثروة والدخل والفرص داخل البلدان وفيما بينها، ويستمر فقدان التنوع البيولوجي، والتدهور البيئي، والنفايات البلاستيكية في المحيطات، وتغير المناخ ومخاطر الكوارث في التزايد بمعدلات قد تؤدي إلى عواقب كارثية على البشرية.

المطلب الثاني: خطة التنمية المستدامة لعام 2030

اعتمدت الأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والتي تشمل القضاء على الفقر والجوع، والصحة الجيدة والرفاهية، والتعليم الجيد والمساواة بين الجنسين، والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، والطاقة النظيفة بأسعار معقولة، والصناعة، والابتكار والبنية التحتية، والحد من عدم المساواة، والمدن والمجتمعات المستدامة والاستهلاك والإنتاج المسؤولان والعمل المناخي (سليم حميداني، 2018، صفحة 04)، والحياة تحت الماء وعلى الأرض والسلام والعدل والمؤسسات القوية، والشراكات لتحقيق الأهداف.

وفي صياغة الأهداف الإنمائية للألفية، دعمت الأمم المتحدة مفاوضات تغير المناخ في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في باريس، في 12 ديسمبر 2015 التي أدت إلى اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، حيث بموجه توصلت الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى اتفاق تاريخي لمكافحة تغير المناخ، وتسريع وتكثيف الإجراءات والاستثمارات اللازمة لتحقيق مستقبل مستدام منخفض الكربون. فقد جاء اتفاق باريس للمرة الأولى لجمع

الدول معا حول قضية مشتركة للقيام بجهود طموحة لمكافحة تغير المناخ والتكيف مع آثاره، مع توفير الدعم لمساعدة البلدان النامية على القيام بذلك بطريقة ترسم مساراً حقيقيا في مواجهة التغير المناخي في العالم.

ويَهدف اتفاق باريس إلى زيادة قدرة البلدان على التعامل مع آثار تغير المناخ (حيث نصت المادة 2/2 من اتفاق باريس على " سينفذ هذا الاتفاق على نحو يُجسد الإنصاف ومبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة وقدرات كل طرف، في ضوء الظروف الوطنية) وجعل التدفقات المالية متوافقة مع الحد من انخفاض انبعاثات الغازات الدفيئة والمسار المقاوم للمناخ، وتعزيز قدرة واستجابة الدول على التعامل مع آثار تغير المناخ من خلال الحفاظ على درجات الحرارة العالمية. ولتحقيق هذه الأهداف الطموحة، يجب توفير الموارد المالية وإطار تكنولوجي جديد وبناء القدرات.

ولبلوغ هذه الأهداف الطموحة، يجب وضع الحشد المناسب وتوفير الموارد المالية وإطار تكنولوجي جديد وتعزيز بناء القدارت، وبالتالي دعم الإجراءات التي تتخذها البلدان النامية والبلدان الأكثر هشاشة بما يتوافق مع أهدافها الوطنية.

ويؤكد الاتفاق من جديد التزامات الدول المتقدمة بدعم جهود الأطراف من الدول النامية لبناء مستقبل نظيف ومقاوم للمناخ، مع تشجيع لأول مرة على المساهمات الطوعية من قبل الأطراف الأخرى، مع توفير الموارد لتحقيق التوازن بين التكيف والتخفيف.

بالإضافة إلى الإبلاغ عن التمويل المقدم بالفعل، تلتزم البلدان الأطراف المتقدمة بتقديم معلومات إرشادية كل سنتين عن الدعم المستقبلي، بما في ذلك المستويات المتوقعة للتمويل العام. كما يجب أيضًا تعزيز التعليم والتدريب والتوعية العامة حول تغير المناخ والمشاركة العامة ووصول الجمهور إلى المعلومات المتعلقة بتغير المناخ، وكل ما يتعلق بالسياسات المناخية للدول لتحقيق أهداف اتفاق باريس.

وقد شددت المجموعة العربية على ضرورة أن تقود دول الملحق الأول (Annex1) عملية خفض الانبعاثات التي يجب أن تستهدف انبعاثات الغازات وليس المصادر، وأن تشمل جميع انبعاثات الغازات الدفيئة وجميع الحلول والتقنيات بشكل كامل دون تمييز، مع الالتزام بتنفيذ التزاماتها المالية (مصطفى هاشم؛ لينا ياسين، أحمد سبع الليل، 2022، صفحة 23) بما تتوافق جميع قراراتها ومفاوضاتها مع مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس.

وفي هذا فقد تم إنشاء صندوق التكيف (AF) في عام 2001 لتمويل مشاريع وبرامج التكيف الملموسة في الدول النامية الأطراف في بروتوكول كيوتو المعرضة بشكل خاص للآثار الضارة لتغير المناخ، ويتم تمويله بنسبة مئوية من إيرادات المشروع بالإضافة إلى مساهمات المانحين.

لقد دُعيت البلدان المتقدمة إلى تقديم المزيد من الدعم في شكل موارد مالية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات لمساعدة البلدان النامية على التخفيف والتكيف بما يتماشى مع التزاماتها الحالية بموجب الاتفاقية واتفاق باريس، خاصة بسبب ما يرتبط بذلك من آثار متزايدة لتغير المناخ وزيادة الديون نتيجة وباء فيروس كورونا كوفيد -19 لعام 2019.

المبحث الثاني: الهيئات الرئيسية لدعم التنمية المستدامة والعمل بشأن المناخ

لا يزال في مجال الجهود الدولية التي مهدت الأرضية اللازمة لظهور أهم مبادئ حماية البيئة وتنميتها، وفي هذا الصدد اتخذت قمة جوهانسبورغ للتنمية المستدامة التي عقدت في جنوب أفريقيا سنة 2002 قرارات مهمة أرست العديد من المبادئ البيئية، وبعد ذلك نشرت الأمم المتحدة سنة 2007 تقرير "بالي" report balai، حيث تناول هذا التقرير أثر التغيرات المناخية على الأمن العالمي، لتستمر مؤتمرات الأمم المتحدة لتغير المناخ في وضع اجراءات وآليات لتنفيذ بروتكول "كيوتو" وتحديثه.

وفي هذا السياق سنحاول التعرف على مختلف الهيئات الرئيسية التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة والعمل المناخي لأجيال الحاضر والمستقبل من خلال المطالب التالية.

المطلب الأول: تغير المناخ في اتفاقية الأمم المتحدة

تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أول صك قانوني "لمكافحة التدخل البشري الخطير في النظام المناخي" ويتم ذلك جزئياً عن طريق تثبيت تركيزات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي، وبموجب هذه الاتفاقية وقعت 154 دولة على مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعروف بشكل غير رسمي باسم قمة الأرض، وقد عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل في الفترة من 3 إلى 14 يونيو 1992، ودخل حيز التنفيذ في مارس 1994.

حيث دعت المعاهدة إلى استمرار البحث العلمي وتنظيم الاجتماعات والمفاوضات بما يسمح للنظم البيئية بالتكيف مع تغير المناخ بشكل طبيعي، وتم الاتفاق أن تتخذ اتفاقية الأمم المتحدة شكل معاهدة إطارية عامة، تلحق بها بروتوكولات تتضمن تفاصيل مواضيع أكثر دقة كما في بروتوكول كيوتو 1997 (سلوى يوسف الاكيابي، 2023، صفحة 684).

وكانت المفاوضات بشأن بروتوكول كيوتو مكثفة بين الدول النامية، التي رفضت إدراج أي بنود في البروتوكول تلزمها بخفض انبعاثاتها على أساس حقها في التنمية، في حين ترى الدول المتقدمة أن تطبيق مبدأ المسؤوليات المشتركة، وإن كانت متباينة، بهذا الشكل يعد عائقاً أمام الجهود الدولية لمواجهة تغير المناخ، على أن تكون اتفاقية باريس معاهدة جديدة وليس بروتوكول ملحقاً

وقد ألحق بالمعاهدة بروتوكول كيوتو الموقع عام 1997 الذي دخل حيز النفاذ منذ سنة 2005، والذي يُعتبر أول تنفيذ للتدابير المتخذة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. إلا أن دول الشمال وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لم تُوافق عليه وأخذت تعزز أيديولوجيتها ووجهت العديد من الانتقادات لبروتوكول كيوتو وقد أثار ذلك تخوفها باعتبارها المسؤول الأول عن انبعاث الغازات الدفيئة الصناعية في جو الأرض من إعمال آلية " أسلو" الدولية للتعويض عن الخسائر والأضرار، وتعرضها للمساءلة الدولية، الأمر الذي أدى إلى إدراج بند في اتفاقية باريس "إن معالجة الاحتباس الحراري لن يشكل قاعدة لتحميل المسؤوليات أو المطالبة بالتعويضات" (بن مشيرح محمد،

2023، صفحة 333)، بالإضافة إلى انسحابات منه كانسحاب كندا منه (رضا عبد الجبار الشمري، م م حسين علي الحسين، 2008، صفحة 357).

وقد حل محل بروتوكول كيوتو اتفاق باريس الذي دخل حيز التنفيذ عام 2016، حيث عُلقت الآمال على الأطراف المجتمعة على ضرورة الانتقال من مستوى الكلمات والطموحات والأمنيات، لكن رئيس الولايات المتحدة السابق " دونالد ترامب " قرر الانسحاب من اتفاق باريس للمناخ في عام 2017، بحجة أن خفض الانبعاثات من شأنه أن يعيق الاقتصاد الأمريكي، وقد أصبح عدد الدول الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ 197 طرفا منذ عام 2020.

الفرع الأول: أسس المسؤولية الدولية

1. **المبدأ الإحتياطي**

وينص هذا المبدأ على وجوب اتخاذ التدابير اللازمة لمنع الضرر المحتمل الوقوع، حتى لو لم يكن هناك يقين علمي كامل بحدوثه. وفي سياق تغير المناخ، يعني هذا اتخاذ خطوات للحد من انبعاثات غازات الدفيئة والتكيف مع التأثيرات الحتمية لتغير المناخ حتى لو لم يكن من الممكن التنبؤ بها.

2. **العدالة بين الأجيال**

حيث ينص هذا المبدأ على أن الجيل الحالي يجب أن يتصرف بطريقة تضمن حصول الأجيال القادمة على فرص متساوية للعيش حياة صحية ومزدهرة. وفي سياق تغير المناخ، يعني هذا اتخاذ خطوات لحماية الكوكب من أجل الأجيال القادمة، حتى لو كان ذلك يعني التضحية ببعض الفوائد قصيرة المدى.

3. **حقوق الإنسان**

ترتبط حقوق الإنسان على نحو وثيق الصلة بالتغير المناخي، ضمن العديد من معاهدات حقوق الإنسان الدولية ومنها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966 (بن جميل عزيزة، 2022، صفحة 91)، منها الحق في بيئة صحية والحق في التنمية والتي تُلزم هذه الحقوق الدول باتخاذ خطوات لحماية البيئة من أجل رفاهية الأجيال الحالية والمقبلة (لباد رشدي، 2023، صفحة 588).

المطلب الثاني: آليات الحماية الدولية لتغير المناخ

وهنا نُشير إلى مختلف الهيئات والآليات التي تَستجيب لتغير المناخ ومختلف التحديات البيئية الأخرى، والتي تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة على النحو التالي.

1. **الهيئة الدولية المهتمة بتغير المناخ**

هي هيئة تابعة للأمم المتحدة مسؤولة عن تقييم البيانات العلمية المتعلقة بتغير المناخ حيث تم انشاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ عام 1988، لتقديم تقديرات شاملة لحالة الفهم العلمي والتقني والاجتماعي

والاقتصادي لتغير المناخ وأسبابه وآثاره المحتملة واستراتيجيات التعامل مع هذا التغير، وقد أعدت الهيئة منذ إنشائها 5 تقارير للتقييم في عدة مجلدات.

2. الميثاق العالمي للأمم المتحدة

تتمثل الإستراتيجية المتعددة السنوات الخاصة بالميثاق إلى زيادة الوعي والعمل في مجال الأعمال بهدف دعم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

3. صندوق النقد الدولي

حيث يوضح عمل الصندوق الدور الرئيسي الذي تلعبه السياسات التي تستجيب لتغير المناخ العالمي وغيره من التحديات البيئية العالمية.

4. البنك الدولي

تتوافق أهداف التنمية المستدامة مع هدفي مجموعة البنك الدولي المتمثلين في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، كما أن اعتماد نهج جديد لتمويل التنمية من خلال خطة عمل أديس أبابا، جنبا إلى جنب مع خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة وإطار "سينداي لمخاطر الكوارث" واتفاقية باريس للمناخ، سوف يوجه منظومة الأمم المتحدة والشراكة بين مجموعة الأمم المتحدة والبنك الدولي حتى عام 2030.

5. صندوق الأمم المتحدة للسكان

حيث يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان مع الحكومات ومختلف الشركاء الآخرين من أجل فهم أفضل للديناميكيات السكانية، وتأثيرها على المناخ المتغير وكيف للناس أن يصبحوا قادرين على الصمود في مواجهة هذه التغييرات.

6. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

هو السلطة البيئية العالمية الرائدة التي تحدد جدول الأعمال البيئي العالمي، وتشجع التنفيذ المتسق للبعد البيئي للتنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة، ويعمل كمدافع رسمي عن البيئة العالمية، وعلى دعم العالم في الانتقال إلى مستقبل مستدام ومنخفض الكربون.

7. برنامج الأغذية العالمي

يُعد التعهد بالقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة، أحد أولويات برنامج الأغذية العالمي.

8. آلية وارسو الدولية

تم إنشاء الآلية في 2013 وذلك لمعالجة الخسائر والأضرار الناتجة عن آثار تغير المناخ، وتواجه الآلية عددا من التحديات والتي من بينها نذكر: نقص التمويل، الغموض القانوني، الوصول إلى البيانات، الحاجة إلى مشاركة الدول النامية في عملية صنع القرار.

9. مركز تكنولوجيا المناخ وشبكة

يُعتبر من الناحية التقنية الذراع التشغيلي للاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، التي يستضيفها برنامج البيئة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. حيث يشجع المركز على الإسراع بنقل التكنولوجيات السليمة بيئيا من أجل بيئة منخفضة الكربون وقادرة على التكيف مع تغير المناخ بناءا على طلب البلدان النامية.

10. تقييمات الاحتياجات التكنولوجية

مجموعة من الأنشطة التي تقودها الدول والتي تُحدد أولويات تكنولوجيا التخفيف من تغير المناخ والتكيف مع الدول الشريكة، والعمل على إنتاج مجموعة من المشاريع الاستثمارية.

الخاتمة:

رغم أن إنقاذ الكوكب وتنفيذ السياسة المناخية الدولية مسؤولية جماعية عالمية، إلا أن الدول الصناعية الكبرى التي تلعب دورا سلبيا، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، تحتاج إلى الوفاء بالتزاماتها اتجاه تغير المناخ بطريقة واقعية وعملية.

وقد جاء اتفاق أكبر مصدرين للانبعاثات على العمل المشترك بينهما بمثابة إشارة إيجابية، رغم أن الاتفاق لم يأت بأي جديد حيث نص على نفس التعهدات التي تم الإعلان عنها سابقا سواء فيما يتعلق بالتمويل أو خطط خفض الانبعاثات، إلا أن الخبر الجيد، هو أن الحديث بين الطرفين حول المناخ قد يُسفر عن مزيد من النتائج المستقبلية التي تساهم في تحقيق أهداف اتفاقية تغير المناخ وخاصة قرارات اتفاق باريس فيما يتعلق بالهدف العالمي للحرارة وغيرها.

وفي ظل فشل الجهود الدولية في تَبني وجهة نظر مشتركة بشأن هذه القضية الحساسة والحيوية، دون أن ننسى التوترات الدولية التي تُلقي بِظلالها بين الحين والآخر على ظاهرة التغير المناخي، وعدم الاهتمام من قبل الدول المتقدمة، وهو ما يمكن أن نستشفه من خلال تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على البيئة، وتبقى برامج الدولة الداخلية ذات أهمية قصوى في الحد من ظاهرة التغير المناخي وتحقيق التنمية المستدامة خاصة في البلدان النامية الأكثر تأهيلا من الدول الصناعية في تبني برامج الطاقة النظيفة والآليات الصديقة للبيئة، باعتبارها تُمثل اكبر الدول مساحة.

وأياً كان الحال، فقد بدأت أغلب البلدان في التركيز على الفوائد التي تتحقق من خلال حماية البيئة والتنوع البيولوجي، كبعد إستراتيجي للتنمية المستدامة، لذلك إن اللوجستيات، باعتبارها بُعدا استراتيجيا للتنمية المستدامة، تجعل معظم دول العالم تتجه بشكل فردي أو ثنائي نحو تفعيل الرقابة على حماية البيئة والوصول إلى التنوع البيولوجي على

أساس الوفاء بالتزاماتها الدولية، من ناحية. ومن ناحية أخرى، يجب اعتماد خطة شاملة للتصدي للاعتداءات المحتملة على البيئة، وهو ما يجري العمل عليه كنموذج في الحماية الوطنية للبيئة والتنوع البيولوجي.

ومن النتائج التي توصلنا إليها في دراستنا هذه نذكر ما يلي:

- ✓ حتى الآن، هناك عدم وضوح عن كيفية الوصول الى بعض الأهداف التي جددتها الاتفاقية، وهناك خلافات بين الدول المتقدمة والنامية حول تفسير هذه الأهداف، مثل هدف التكيف العالمي.
- ✓ حتى الآن لم تفي الدول المتقدمة بالتزاماتها التمويلية وتحاول دوما تأجيلها.
- ✓ إن حماية الأجيال القادمة من تأثيرات تغير المناخ هي مسؤولية دولية مشتركة، حيث يجب على جميع الدول العمل معًا للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة والتكيف مع تأثيرات تغير المناخ.
- ✓ هناك تضارب مصالح واختلاف بين وجهات نظر الفاعلين، مما يتطلب مزيدا من الجهود الدولية للتأسيس لأطر تعاونية قوية، بهدف كبح التصاعد المستمر لمخاطر التغير المناخي وتهديداته.
- ✓ ما يميز تداعيات التغير المناخي هو انه يتعلق أكثر بما قد يحمله في المستقبل من مخاطر.

ولذلك ومن كل ما سبق، قدمت الدراسة عددا من المقترحات نذكرها على النحو التالي:

- ✓ على الرغم من وجود بعض الالتزامات الدولية لتمويل جهود مكافحة تغير المناخ إلا أنه يتعين على الاتحاد الأفريقي أن يسن سياسات صارمة، ويحث دول القارة على اتخاذ اجراءات تقنية واستباقية للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة.
- ✓ تحديد نسبة فعلية من ميزانيات دول القارة سنويا لمواجهة ومكافحة تغير المناخ. فليس من الحكمة أن ننتظر المجتمع الدولي والدول الصناعية لحل هذه المشكلة فعليهم أن يبادروا جدياً بحسب قدراتهم الاستيعابية والاقتصادية والفنية.
- ✓ يجب تحديد التزامات الدول بشكل واضح، وإنشاء الآليات المناسبة لمتابعة تنفيذها ولو بشكل تدريجي.

وأخيرا، يمثل التغير المناخي أحد أكبر التحديات التي يشهدها العالم اليوم، وذلك بسبب تعدد تداعياته الدولية لذا أدرك مختلف الفاعلين من دول المجتمع الدولي وغيرهم، أنه لا يمكن مواجهة تهديداته إلا بحلول عالمية في إطار التعاون الدولي المتعدد الأطراف وهو ما تبنته هيئة الأمم المتحدة من خلال عقدها لمؤتمرات جامعة تهتم بوضع الآليات اللازمة للحد من تأثيرات هذه الظاهرة، إلا أن مخرجاتها كانت محدودة بسبب عوامل مختلفة من أهمها تضارب مصالح واختلاف وجهات نظر الفاعلين في السياسة الدولية.

قائمة المراجع:

I) المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1. سليم حميداني، التغير المناخي في الواقع العالمي: بحث في الظاهرة والمخاوف، (ع 24)، مجلة جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 2018.
2. مُحَمَّد مُحَمَّد عبد اللطيف، دعاوى المناخ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2021.
3. مصطفى هاشم؛ لينا ياسين، أحمد سبع الليل، مفاوضات الدول العربية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ: سبل الترابط والتوصيات، الأردن، 2022.

ثانيا: المجلات

1. بن جميل عزيزة، تأثير التغيرات المناخية على حقوق الانسان الأساسية. (ج 2، ع 2). المجلة الشاملة للحقوق، 2022.
2. بن مشيرح محمد، واقع التنمية المستدامة في ظل التغير المناخي. (ج 8، ع 1). مجلة الدراسات والبحوث القانونية، جامعة المسيلة، 2023.
3. سليم حميداني، التغير المناخي في الواقع العالمي: بحث في الظاهرة والمخاوف. (ج 12،ع 1). مجلة جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 2018.
4. سلوى يوسف الاكيابي، التشريع الدولي بشأن تغير المناخ بين الواقع والمأمول. (ج 59، ع 2). مجلة الدراسات القانونية، جامعة أسيوط، 2023.
5. رضا عبد الجبار الشمري، م م حسين علي الحسين. تغير المناخ العالمي بين الدول المستفيدة منه والمتضررة. (ج 11، ع 4). مجلة القادسية للعلوم الانسانية، جامعة القادسية، 2008.
6. لباد رشدي، التغير المناخي ومشكلات الأطر التعاونية الدولية. (ج 7، ع 2). المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي الأغواط، 2023.

ثالثا: القوانين والاتفاقات الدولية

1. اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، 1992.
2. اتفاق باريس للمناخ. 12 ديسمبر 2015.
3. بروتوكول كيوتو الموقع عام 1997 والذي دخل حيز النفاذ منذ سنة 2005.

رابعا: المؤتمرات

1. لونا سعيد فرحات. (16 – 18 ماي 2023). دور القضاء في مواجهة تغير المناخ، في المؤتمر الافتراضي الدولي، حول موضوع القانون العام وتحديات القرن الحادي والعشرين، جامعة ظفار، سلطنة عمان.